تحليل وتقييم السياسات العمومية

الاستاذ الخاضري عبد القادر

- كيف تم التحول والانتقال بحقل تحليل السياسة العمومية من بعدها التقليدي الضيق إلى المرحلة الحديثة التي ذهبت بالسياسة العمومية بعيدا في محتواها والفاعليين المؤثرين في السيرورة القرارية؟ وكيف ساهمت الادبيات الفكرية والأحداث العالمية التي عرفها القرن العشرين في تحديد مفهوم السياسات العامة ؟ وما هي أهم المقاربات والمناهج الاساسية في تحليل السياسات العمومية؟

مفهوم السياسات العمومية

- السياسات العمومية كموضوع
- السياسات العمومية كنشاط للفاعلين
- السياسات العمومية كاهتمام للباحثين

السياسات العمومية كموضوع

- بفعل تنامي الدور التداخلي للدولة الحديثة أدركت الحكومات المعاصرة بحاجة الى اطار تقني ومعرفي لحل مشاكلها والاستجابة للمطالب المتنوعة
- من خلال مجموعة من البرامج يطلق عليها السياسات العمومية.
- وان ما يميز السياسات العمومية، هو شمولية نتائجها لشرائح واسعة من المجتمع مما يحتم الاهتمام بصياغتها ورسمها بشكل يؤدي الى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها، وتقليل احتمالات فشلها الى اقل نسبة ممكنة.

السياسات العمومية كنشاط للفاعلين

- فالسياسات العمومية ل تحيل بشكل عام على النشاط الحكومي أو القرار العام أو بتعبير أدق المسلسلات القرارية خاصة على المستوى المركزي

- j, luca et M, Grawitz, traité de science politiques, vol 4 ed, puf, paris, 1985, in introduction

السياسات العمومية كاهتمام للباحثين

- ما نلاحظه بهذه الصدد هو التنوع الهام في فهم وتحديد ماهية السياسات العمومية، وينبغي الاشارة الى ضرورة التمييز بين المحاولات المتعثرة للباحثين الفرنسين حيث مازالت العبارة عير متداولة على نطاف واسع بفعل هيمنة المقاربة المعيارية الوصفية حول فعل الدولة.
- عكس التحديد الذي أعطاته المدرسة الامريكية حيث تعتبر السياسات العمومية « كل ما تختاره الحكومات القيام به او عدم القيام به أو ما تقوم به فعليا بمعنى كل الانشطة المرتبطة بالعمل الحكومي.»
- P,Muller, les politiques publiques, (1991)
- J,c,thoeing, les politiques publiques, (1989)

السؤال المطروح

- السؤال الذي يطرحه فريق من علماء السياسة: هل الديمقراطيات لازالت قابلة للحكم؟ كما أن الدولة التي يرغبها الجميع هي تلك التي تضمن الرفاه الاجتماعي من جهة والسيطرة من جهة آخرى،
- هذه الدولة المنتظرة ابانت هشاشتها وترددها وحيرتها تجاه القضايا المطروحة، فالاضطربات التي يعرفها العالم المعاصر والمعولم تقودنا الى التفكير في قدرة السلطات العمومية على صياغة قرارات فعالة وناجعة.

السياسات العمومية من منظور علم الاجتماع السياسي ينظر للسياسات العمومية من زاويتين

- الضبط الاجتماعي من خلال التنسيق والتفاوض وبناء التوفقات بين الفاعلين والذين هم احيانا متناقضين في مصالحهم ومرجعياتهم، وبحث الفاعل السياسي على إطار مرجعي متوافق عليه بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.
- تدخل الفاعلين في الفعل الحكومي وتحدي الشرعنة la légitimation وهاجس الفاعل السياسي هو البحث عن تقارب الفاعلين والتي تعطي سياسات عمومية مركبة ومعقدة
- تقهقر سلطة الدولة والتي اصبحت غير قادرة على مواجهة العدد الهائل من القرارات التي يجب اتخاذها.

علم السياسة والسياسات العمومية

- طرائق التدخل العمومي ودرجة الاكراه للخاضع للضريبة وفعل الدولة في آجرأة فعلها، يساعد تحليل السياسات على فهم كيف ولماذا تتبنى الحكومات سياسات معينة ونتائجها.
- هناك ثلاث اتجاهات رئيسية لتحليل السياسات:

- اتجاه يركز على تحديد الحل "الأفضل" ، عن طريق إجراء تحليلات موضوعية للحلول الممكنة.

- اتجاه يركز على تفاعل العناصر السياسية الفاعلة في صنع السياسات.

- واتجاه يبحث في كيف تعكس السياسات البناء الاجتماعي "للمشاكل".

والسؤال المركزي في التحليل هو فهم كيف ولماذا يتم اعتماد (أو رفض) سياسات معينة

الظروف التي ساهمت في بروز علم السياسة

- الثروة الصناعية التي انتجت مجتمعات جديدة مختلفة على سابقتها خاصة في ما يتعلق بعلاقة الفرد بالمجتمع والسلطة السياسية. واتسمت المجتمعات مع سياسة الثورة الصناعية بظهور الفردانية l'individualisme.
- تحليل الظاهرة السياسية خارج نطاق الاخلاق، وهو تنامي الهاجس العلمي الذي تشتغل به العلوم الاجتماعية بشكل عام تحث تأثير منظرين (كونت _فيبر _دوركايم _ماركس)
- تنامي الدمقراطية التدريجية للأنظمة السياسية في الغرب والتي أصبحت تتعمق في نهاية القرن التاسع عشر حيث اصبح بامكان الافراد مناقشة الشأن السياسي واصبح بامكان تحليله في اطار خارج عن الدين وعن الاخلاق

- موضوعات علم السياسة: الادارة العامة، النشاط العام، السياسات العمومية... حيث يقدم فقهاء القانون الدستوري مقاربة قانونية مؤسساتية لعملية صناعة القرار والتي ارتبطت لفترة طويلة بالمؤسسات الحكومية، باعتبار هذه الاخيرة هي من تحدد وتنفذ وفرض القرارات

غير أن علماء السياسة سيلاحظون أن واقع الحياة السياسية والعلاقات بين الفاعلين السياسيين و المؤسسات أصبحت جد معقدة تجاوزت المقاربة القانونية المؤسساتية من خلال رصدهم لسيرورة القرار ومن ذلك التراجع الملحوظ في قدرة المنتخبين بالمعنى الواسع للكلمة على المراقبة الفعلية لمجموع التفاوضات التي أصبحت تتم حول السياسات العمومية لفائدة الموظفين السامين للدولة وتنامي عدد من الفعاليات الإجتماعية و الاقتصادية وزيادة دورها في التأثير على مجريات السيرورة القرارية ويتعلق الأمر بمستويين :

- "الجهاز السياسي ، الإداري " politico administratif وهو الجهاز الذي اعتبره D.Easton يمثل العلبة السوداء la boite noireفالجهاز السياسي الإداري يستقبل الطلبات وينتج الأجوبة والردود أو السياسات وفي هذا السياق نستحضر مقاربة العلوم الإدارية والسوسيولوجيا على غرار السياسات إسهامات " ماكس فيبر " حول البيروقراطية و هيربوت سيمون حول السلوك الإداري وسيرورة القرار.
- أما على المستوى الثاني فيتعلق الأمر بتنامي دور الشركات والمؤسسات الإقتصادية الخاصة في التأثير على الفعل العمومي للدولة بهدف المحافظة على مصالحها أو توجيه صناع القرار
- فالسلطة السياسية عندما تربطها بمسألة القرار العام تبقى أساسا علاقة صراعية تتجاوز بعدها القانوني و المؤسساتي .

نظرية الاختيار العقلاني والاختيار العام

- **العقلانية القرار يعتمد على التكلفة والربح**
- يؤكد اصحاب هذه النظرية أنه «**قبل بلورة وصناعة القرار، لابد من تقييم التكلفة**»، والتساؤل بشأن إمكانيته وأفضليته، وعن أقله تكلفة وضررا. وهذا المنطق كذلك وظيفي حيث يرتبط بالحفاظ على المصلحة العامة

انتقادات: أن الانسان الذي يتخذ قراراته بناء على على حساب دقيق للتكلفة والربح، غير أن الفرد يجد نفسه أمام اكراهات تفرض عليه نوع من السلوك، وهنا جاء البعد الديناميكي في السيرورة القرارية المرتبطة بالدولة النشيطة

السياسات العمومية والفكر السياسي

- لقد اهتم علماء السياسة برصد الظاهرة القرارية والاهتمام بها، فإذا كان ميكيافلي قد طرح معنى القرار ووحده في الأمير، فإن ديكارت يعتبر أول من تحدث عن القرار الحر الذي يعود للجميع.
- ومع تطور علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية انتقل التركيز من المؤسسات الى العمليات والسلوك وأصبح التحليل السياسي يرصد ويفسر العمليات والتفاعلات الظاهرة على مستوى القرار

- ومع بروز المدرسة ما بعد السلوكية، وأصبح علماء السياسية يفردون حيزا كبيرا للظاهرة القرارية وعلاقتها بالسياسات العمومية من الاعداد الى التقييم ورصد الاثا ر المتوقعة على النظام والمجتمع.
- الدولة بمفهومها الحديث كمقاولة سياسية تسعى الى الانفتاح وتحدي متطلبات العولمة ولهذا اصبح من الضروري الانفتاح على فئة من التقنين الخبراء الذين يعتمدون على الاحصاءات والمعلومات والذين يمتازون بالممارسة .

علاقة السياسات العمومية بعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع

- فمفاتيح الفهم توجد في علم الاجتماع، والإقتصاد. حيث كلما حدث تغير في الإقتصاد أو نظرية أو مدرسة تغيرت السياسات العمومية، كمثال التحول في النظرية الليبرالية تمخض عنه أزمة 1929، كما تعد الميركنتيلية والتجاريون وريكاردو ، بمثابة تنظيرات كانت وفق سياق القرن 19 و20. **فالأزمة الاقتصادية** إذن تحولت إلى أزمة سياسية، حيث بات السياسيين ينتظرون بروز نظرية اقتصادية جديدة تحرك السياسة باعتبارها مشاكل وحلول. إن السياسي في حد ذاته هو فعل سلطة، أي كيف ستصل إلى السلطة، هذا هو موضوع علم السياسة، لكن حينما تصل ما العمل؟

- علم السياسة في فرنسا يتوقف على المأسسة، بينما الأنجلوسكسوني يتوقف على الضغط. فكلما كان هناك ضغط كان هناك إستجابات. فالكتابات الأنجلوسكسونية أيقضت الفرنسيين حيث الحكم يكون بالضغط، حيث السلطة تعترف بكون الإفرازات هي من يحدد سياسة عمومية معينة. حيث حركية المجتمع هي من تحرك الآلة وليس السلطة في حد ذاتها، وهو ما يسمى في نظريات السياسات العمومية باقتصاد السياسة العمومية.
- فجل المدراس تعتمد على الإقتصاد، فبدون الاقتصاد لا نملك وسائلا لممارسة السياسة (الكينزية)، إن جشع المقاولات سيخلق دولة الرعاية، وهذه الدولة تعتبر العصر الذهبي للسياسات العمومية في ثلاثينيات العقد الماضي، وذلك بالاعتماد على الفكر الكنزي.

- كـان الاقتصـاد السياسـي دائمـا (أعمـال هايـك، بنـاء الحريـة عنـد مـاركس، إسهامات فريدمان) وراء بناء المؤسسات والقانون وبناء السياسات العمومية.

- فمـع الكنزيـة يوجـد مفهـوم **الإرادة التعاقديـة** التـي تـدعو إلـى **الدولـة الموزعـة للثـروة، أي إلـى دولـة الرفـاه بنفحـة دينيـة، حيـث يـتم تحريـك الاقتصـاد بتحريـك الضريبة وتوزيعها في إطار مسمى العدالة الاجتماعية.**

- قبل ذلك كانت **الدولة دركية حارسة،** وحين أرادت العودة لم تكن تتوفر على مرافق وأدوات التدخل والإشتغال، فتاريخ المرافق العمومية بدأ مع الكنزيـة ، وذلك حين ثم خلق مؤسسات عمومية، وتكريس مبادئ هذه المرافق في القانون الإداري " المجانية مثلا" التي تعكس أن السياسات القطاعية حاضرة في الدولة.

الدولة اصبحت ملزمة بتدبير شؤونها انطلاقا من امكانيتها وما يفرضه عليها المحيط من تحديات داخلية وخارجية والتي شكلت عمق أزمة دولة الرعاية ومن أهمها

- تزايد وتوسيع أجهزة الدولة
- الاقتطاعات الثقيلة المفروضة على الاقتصاد
- سياسات اعادة توزيع الثروة وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي والتدبيري
- خصائص وآليات نظام السوق وما يفرضها من اكرهات على المستوى الاقتصادي

ظهور مايسمى السياسات القطاعية

نشأة السياسات العمومية

- مجال السياسات العمومية وتحليلها نشأ في الدول الانكلوسكسونية بعد الحرب العالمية 2(بين الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي) حيث أن صدمة ازمة 1929 والحرب.ع 2، توصل العالم الى فكرة وهب ان الديمقراطية والنظام التمثيلي غير كاف.
- السياسات العمومية نشأت نتيجة الصراع بين علم الاجتماع وعلم السياسة من جهة، والاقتصاد من جهة أخرى. وهو صراع لإضفاء المشروعية على المشاركة في القرار

- إلا أن معطيات عدة شهدها القرن العشرين وخاصة فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ارتفعت على إثرها الأصوات، تنادي بضرورة إقحام الدولة في مختلف المجالات، مجعل عملية صنع السياسة العمومية على تلك الدرجة من التشعب والتعقيد نتيجة الأدوار المتعددة للدولة والهادفة إلى تخطيط وتنظيم كافة جوانب الحياة في المجتمع فأصبحت السياسات العمومية المتنوعة، والمتعددة هي تلك التي تتبلور من الإرادة المجتمعية، وتحدد الأطر الفكرية المناهج العملية توجهاتها ،بل أساليب عمل المؤسسات الحكومية ،فأصبحنا نتحدث عن سياسة عمومية ل: الصحة، التعليم ،الإسكان الاقتصاد القومي الرعاية الاجتماعية ،البيئة، النمو الترابي المستديم ، العدالة المجالية والاجتماعية ... ،و غيرها من الاختيارات العمومية من قبل الدولة وباقي المتدخلين في السيرورة القرارية للفعل العمومي- الذي سيعرف فيما بعد كبراديغم تحليلي أي كمقترب إرشادي للدراسة والتحليل.

- في الثمانيات تشكل سياق دولي جديد ساهم في تحول الدولة (الحرب الباردة بين ريغن وخورباتشوف)، حيث سيطر القطب الوحيد الذي يجسده الأمريكيين الذين شرعوا في إحياء تيار هاييك، حيث حدث تمييز بين الليبرالية والنيوليبرالية؛ فالأولى تتعايش مع الدولة ومع المجتمع، بينما الثانية منكره للدولة والمجتمع، ويعتبرون الدولة بمثابة مشوش أنهكه وأهلكه رجال السياسة، والديمقراطية في نظرهم هي شكل من أشكال الإرتشاء، والدليل على ذلك هو أعمال بيار روزنفالون، الذي ألف كتاب موسوم ب " الدولة المعتدلة"، وقال بأن فرنسا كانت تعطي للشعب الفرنسي أكثر من إمكانات فرنسا من شيراك إلى ساركوزي، حيث وقع منعطف في السياسات العمومية، إذ حاول ساركوزي حاول أن يستورد الواقعية الأنجلوساكسونية وأن يقتدي بها، أي سياسة المقاولات والنيوليبرالية التي طبقت منذ 1980 (هاييك). فيما بعد وقع تغيير جدري في السياسات العامة حيث ظهرت الخوصصة كمؤشر على بداية نهاية السياسة العمومية، حيث ثم بيع الأصل التجاري للدولة، فحل المقاول محل المرفق العمومي.

- في التسعينات، أصبح دور الدولة ينحصر في التنشيط (أعمال جاك بواديلو : "الدولة المنشطة")، حيث ثم الإنتقال من دولة نشيطة إلى دولة منشطة، وفي بداية الألفية الثالثة وقعت القطيعة بين النشاط الحكومي والسياسات العمومية، وهو ما أدى إلى نهاية الدولة ودخول فاعلين آخرين.
- إن الركن الدستوري في علم السياسة هو الأحزاب السياسية التي تمر في محك مناسباتي هو صناديق الإقتراع، ولا يسمح لك أن تدخل في الشأن الحزبي إن لم تكن مناضلا. هذه الفكرة تلاشت مع الزمن في فرنسا، حيث سمح التوجه النيوليبرالي والسياق الإقتصادي للمقاول أن يقتحم العمل السياسي، بعد أن كان رجل السياسة هو معبر المقاول الضروري (بواديلو phénomène de correption) وذلك من خلال تمويل المقاول للحملة السياسية لرجل السياسة.

- لقد فتح سياق الثمانيات والتسعينات الأبواب أمام للمقاول لاقتحام مجال السياسة، إذ تمكن من أن يصبح وزيرا، وهو ما قاده الى الانتقال من القطاع الخاص إلى القطاع العام، لكي يشرعن الآليات النيوليبرالية عبر المؤسسات، وبعد ذلك يفتح الباب أمام فاعلين آخرين تحث مسمى الشراكة، لتصبح الدولة بمثابة منشط، حيث تلاشت العلاقة بين الإدارة والسياسة.

- يعد كتاب "الدولة الفرجة" ل روجي جرار شوازينبير ***L'état*** de la perspective de Roger Jarrar Schwarzenberg، وكتاب ماريي أريوت "القرار السياسي:

إنبته هناك جمهورية غطت على الأخرى"، بمثابة تعبير عن فكرة أفول الأحزاب، ونهاية المناضل، وموت السياسة. فكلها إصدارات تبين أن الدولة في تراجع مستمر، والدليل على ذلك هو العزوف الإنتخابي، ونرتب عن ذلك موت البرلمان كمؤسسة للتشريع، الشيء الذي أدى إلى تحول في موقع الفاعلين. كيف نعرف ذلك؟ .

الادراة والسياسة والسياسات العمومية

- فالسياسات العمومية إذن منتوج لمجموعة من المتدخلين، وليس فقط منتوجا حكوميا بالمفهوم الصرف، ويمكن أن يكون منتوجا خارج المؤسسات الحكومة، وهنا تكمن المفارقة في الساسة العمومية(جون لوكا، غرافيتش)، فالناس الذين يصوتون لا يحددون السياسة العمومية، وأن الذين لا علاقة لهم بالتصويت هم من يحددون السياسة العمومية (السياسات الإقتصادية في فرنسا: المجمع الصناعي الفرنسي: الهيئاتية، الطائفية، اللوبيات، المصالح، مجموعات الضغط)، لا يجب إذن أن نعطي لرجل السياسة تلك الهالة الدستورية؛ بل لا بد من التوسل لعلم السياسة. فمثلا الهيئات الإدارية الكبرى للدولة في فرنسا هي من تملك القوة وليس الرئاسة، وتتحكم في السياسة ولها طبيعة وراثية وضربت عرض الحائط حتى مبادئ الثورة الفرنسية.
- كما أدى بروز النخبة التكنوقراطية وسيطرتها على السياسات العمومية الى تراجع دور المؤسسات التقليدية الموكول لها اتخاذ القرار (البرلمان والحكومة) ما دفع الاحزاب السياسية الى البحث عن مناضل النموذج الذي تتوفر فيه خصائص التكنوقراط العملية وليس السياسية فحسب.

- لقد توفقت الدراسات الأنجلوساكسونية حين قالت بأن السياسة لا توجد في المؤسسات القانونية (الكونجرس، البيت الأبيض..)، بل توجد في الشارع والمجتمع. وهنا تولد الجواب عن ماهية الفعل الإجتماعي (**تالكوت بارسونز**)، لابد إذن الباحث أن يميز بين الفضاءات الثلاثة السابقة؛ فضاء التوجيهة، وفضاء مساعد على فهم السياسة (علم السياسة)، فالحلول لم تعد عند رجل السياسة، بل عند فاعلين آخرين متعددين.

البعد الوظيفي في السياسات العمومية

- **إن فضاء السياسات العمومية مرتبط بمسار طويل من البناء السوسيولوجي.**
لماذا؟، لأنه مرتبط بالمجتمع. ولأن السياسة العمومية هي الحلول التي يفرزها المجتمع لمطالب المجتمع نفسه، ومن هذا المنطلق فإن الدراسات الأكاديمية في مناهج التحليل منصبة كلها على علم الإجتماع، والأنثروبولوجيا (القيم، التمثلات، البنيات الذهنية، الإدراكات)، ولأن السياسة كذلك تتغير من مجتمع لآخر. هنا نتساءل : **هل هناك إختلاف في الإدراكات؟، هل نمتلك نفس المقاييس الإدراكية والذهنية؟** المشكل، إدراك المشكل، بناء الرواية، القرار، هذا الشق مرتبط بالمنظومة الرمزية(**بيير بورديو، السلطة والرمز**)، ثم اللغة والدلالة التي تعطيها (علم الدلالات)، إذن الإدراكات تختلف باختلاف الأمم والطبقات، والشرائح، والمعارف والتكوين، هذا البناء يتوقف على إدراكات ثقافية وقيمية لا علاقة لها بعلم السياسة والدستور.

- بل بمسارات سوسيولوجية بالنهج الأنكلوساكسوني الذي كان يعتمد في البداية على الوظيفة، فالسياسة تمارس من أجل الضبط والإستقرار(مدرسة ميرلوفسكي)، إن الأنجلوساكسونيين إستلهموا من التفكير الميرتوني(نسبة إلى ميرتون) وهنا حتى النسقية تعتبر هي وظيفية، فهناك مشاكل اجتماعية مما يترتب : المعالجة، الحلول، الموازنة، بين المشاكل والحلول بهدف الاستقرار فنظرية الفعل الإجتماعي عند بارسونز مرتبطة كذلك بالوظيفية، لماذا؟، لأن الدولة تريد معرفة المجتمع من أجل الضبط الإجتماعي .

- هل تعمل السياسات العمومية بالنظريات العاطفية ونكون هنا بصدد رجل السلطة وفق المقاربة الماكيافيلية؟، لقد عرف هذا المجال مختلف النظريات منها:

- المرحلة الثانية: تأثر السياسة العمومية بالاقتصاد، لاسيما بالكينزية(مرحلة الثلاثينيات، أو ما أصطلح علية بالعصر الذهبي)، حيث دعى هذا الاتجاه إلى ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الرفاه الإجتماعي، نحن إذن بصدد دولة موزعة للثروة من أجل الرفاه العام، لكن الهدف الأسمى هو ضبط الجماعة (الضبط الإجتماعي)، هنا تتداخل الوظيفة الأساسية للسلطة مع العقل الإقتصادي، فالسياسات العمومية إذن فضاء لإلتقاء فروع متعددة، فالقرار العمومي هو عملية عقلانية ذات طابع إقتصادي، فزيادة على السياق السوسيولوجي، فإن السياسات العمومية تخضع كذلك لمحددات إقتصادية، ونشير أنه القرار لا يكون دائما عقلانيا، بل عاطفي كذلك (ماكس فيبر)، في إشارة إلى الجوانب ذات الطابع القيمي والعاطفي عند الإنسان، بخلاف كارل ماركس الذي يأخذ بمحددات أخرى كنمط الإنتاج وأدواته وقواه المؤثرة

(البراكسيس)، فنكون هنا بصدد تحليل مادي محض، هناك مساهمات كثيرة جدا، لكننا سنركز فقط على أعمال شارل جو

النظرية النسقية: الرهان هو السلطة

- مطالب، الاقتصاد، تدبير الندرة، تسخير كل الإمكانيات والآليات لتخفيف الإجهاد على النظام، كيف نعالج الإجهاد النفسي للدولة؟، هذا هو مضمون النسقية عند دفيد إستون ووظفت لفهم القرارات، وكتعبير على تقنيات الضبط الإجتماعي (العودة إلى الوظيفية).

نظريات التدرج:

- يوكد شارل لينبلوم أن التدرجية هي إمبريقية واقعية، ووفق هذه الرؤية فالسياسة هي جرعات وتجلياتها القوانين من حيث صدورها وتتميميها ومراجعتها...، وهي سياسة تتوجس من ردود الفعل الاجتماعي(السخط الاجتماعي)، إن علماء الاقتصاد الذين راهنوا على علم الاجتماع لفهم القرار العمومي يقولون بأن هذا القرار العمومي ليس هو " الكمال"، وذلك نظرا لمحدوديته(أعمال هربيت سيمون)،إذ يقول بأنه لا يوجد قرار مطلق، ويعلل طرحه بكون البشر دائما ما يرون النقص وهو أمر يتعلق بالمدركات في أساسه (إمانويل كانط محدودية العقل البشري، النومين/الفينومين)، وهو طرح ينتصب ضد طروحات ألبير كامو وفريديرش نتشه وكارل ماركس وباكونين...

- **إن القرار العمومي ليس حكرا على السلطة حتى على مستوى المؤسسات**، إن يخضع لنظام تعدد السلطة، نظرا لوجود تعددية اجتماعية سابقة عن السلطة ، فكل القوى الاجتماعية تمثلها القوى السياسة (الثورة الفرنسية 1789 التي تجسد صراعا ضاريا بين كل القوى السياسية)، فحتى السياسي ما هو إلا تمثيل لقوى المجتمع، وهو حال المجتمع الأمريكي الذي يعرف تعددا في الفئات الاجتماعية والهويات الثقافية (Robert dahl , Qui gouverne ? 1961)، إذن هناك غلبة الرؤية السوسيولوجية لفهم القرار.

نظرية الترميم (السياق الأنجلوساكسوني) :

- تنطلق هذه النظرية من فكرة أن هناك مطالب فئوية متعددة، فالنشاط الإجتماعي لا يكون لفئة معينة، ولكن المقرر يجب أن يرمم، فغالبا ما لا تكون السياسة جذرية هجومية، بل هي معالجة طفيفة للشيء، إنها عبارة عن تنازلات للفاعلين ومساومات وتوازنات لتجنب الانشقاق في المجتمع الذي سيؤدي إلى عدم الاستقرار. إن الغرض من النشاط العمومي هو التخفيف من الانشقاقات الاجتماعية والاقتتال الطبقي، السياسة العمومية تمنح الشرعنة للحاكم إذا كانت له القدرة خلق قرار بجرعات للتخفيف من إنشقاقات المجتمع، يكون رهان المقرر إذن هو التخفيف والضبط والترميم. لكن لابد أن يقوم بفهم هذا المشكل.

- **ينتصب هابرماس** كأحد الرواد الذين حاولوا التمييز بين السياسة كنقاش وكمنظومة رمزية والسياسة كنشاط مشروط بمعرفة منظومة الرموز، أي التمييز بين السياسة كتوزيع الموارد الرمزية وتحديد مواقع الفاعلين المتفاوتة في الشرعنة المسطرية، هذا الجانب الخفي axilogie الذي له وقع على الفاعل البرلماني بدوره. نتسائل : هل يتوفر الفاعل الحكومي على اللوغاريتمات؟، هل يتوفر على الصورة؟ هل يعي دوره في صنع السياسات العمومية .

المداخل الممكنة لدراسة وتحليل السياسات العمومية

- لا يوجد مبدئيا اطار منهجي قار ومستقل لتحليل السياسات العمومية
- ما زالت دراسة النشاط العمومي للدولة الحديثة تتجاذبه مجموعة كبيرة من التخصصات العلمية كل حسب أدواته المنهجية ومجال اشتغاله وتخصصه.

لدلك يمكن القول أن دراسة القرار العام هي اليوم في ملتقى نوعين من المحددات:

- محدودية دور تأثير المجتمع على السياسات العمومية للدولة الحديثة
- تم التأثيرات العميقة والعنيفة التي تمارسها العولمة على مفهوم ووظائف الدولة
- الليبرالية الجديدة هي المخرج الوحيد لمعضلة تأكل مشروعية الدولة التدخلية. ومع ذلك فإن هذا الاقرار بالطابع المسيس لصيرورة القرارات العامة لا ينبغي أن يحب عنا أهمية رهانات عقلنة الفعل العمومي للدولة الحديثة. خصوصا بعد تفاقم أزمة دولة الرفاه وتنامي ضغوطات العولمة
- يمثل التراب أو المجال اسس لسوسيولوجية الدولة عند فيير ويعتبر الاقليم أو التراب أو الفضاء هي الوسيلة للامساك بأهم التحولات التي تعرفها السلطة وشروط ممارستها.

المقاربات النظرية للسياسات العمومية

- **المحور الأول: نظرية مراحل السياسات العمومية la Théorie séquentielle de JONES**
- حددها جونز لمسار أي سياسة عمومية، وهي:
- تحديد المشكل المولد للسياسة العمومية
- مرحلة الوضع في الاجندة
- مرحلة اتخاد القرار
- رحلة الاعداد والصياغة
- مرحلة التنفيذ
- مرحلة التقييم

- Charles OSCAR JONES, *An introduction to the study of public policy*, Belmont (Calif.), Duxbury Press, 1970.

مرحلة التنفيذ

- اعتمادا على مقاربة تنطلق من ضرورة أن تنفذ القرارات المتخذة بشكل "حرفي وصارم"، حللت كيفية تطبيق البرامج العمومية ذات الصلة، مع التركيز على العوامل (غموض الأهداف، والمستويات المتعددة للتنفيذ، محدودية الموارد المسخرة للتنفيذ...) التي تؤدي إلى التنفيذ "الجزئي" للقرارات نتيجة اتساع الفجوة بين البيئة القرارية المركزية وبيئة التنفيذ المحلي. دون إغفال تحليل اعتماد المغرب، بعد استخلاص الدروس من إخفاقات المقاربة "من الأعلى"، على مقاربة "تصاعدية" بديلة في التنفيذ.

مرحلة الوضع في الاجندة

- تحليل بدائل السياسات التي تـم اقتراحها لمعالجة الظاهرة موضوع التحليل، انطلاقا من تحليل كيفية صياغة الأهداف المرجوة أو المناسبة لطبيعة المشكل المطروح، وصولا إلى العوامل الحاسمة في الاختيار بين السياسات الاستهدافية والبرامج الشاملة، مرورا بتحليل طبيعة الفاعلين المساهمين والمؤثرين في سيرورة اقتراح البدائل، دون إغفال تأثير الخبرة والمعارف التي تنتجها بعض المؤسسات العمومية حول الظاهرة المدروسة في فرض تصوراتها واقتراحاتها والتي تؤدي بشكل "حتمي" إلى اختيار البرامج الاستهدافية

مرحلة التقييم

- يعتمد التقييم على الفعالية وعلى الانسجام لاعمال معينة وهو ما يفرض نوعا من الرقابة على عملية اتخاذ القرار وأنماطه والاليات التي اعتمدها، فمسألة التقييم لا تطرح من زاوية (ايجابي-سلبي) بل من مقترب علم السياسة فالتقييم هو التأكيد من أن الفاعل لعمل معين كان منسجما مع قراره وحركيته
- هذه المرحلة تحليل درجة مأسسة تقييم السياسات العمومية في المغرب، والعوائق السوسيو-سياسية والإدارية والتقنية التي تواجه عملية تقييم البرامج العمومية، ومدى انعكاسها، سلبا أو ايجابا، على جودة ومصداقية التقارير التي تنجز حول الأثر الذي يحدثه تنفيذ البرامج العمومية ذات الصلة. ومدى قدرتها على تحسين جودة تنفيذ البرامج ذات الصلة، وتغذية النقاش العمومي حول الاختيارات العمومية الاجتماعية، وتقديم الحساب.

- من خلال ضبط هذه المراحل ومقاربتها من الزاوية الامبريقية يمكن القول أين هو الخلل:

هل في المرحلة الاولى أثناء التشخيص أي الوضع في الاجندة، ولهذا فإنه سينعكس على المرحلة الثانية أي أنه إذا كان الخلل في التشخيص فإنه سيؤثر على الوضع في اختيار البدائل، ثم الخلل في كل المراحل المقبلة، وسيتم استنتاج أن هذا البرنامج العمومي والسياسة العمومية لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه.

التقييم في دول العالم الثالث

- مشكلة تحديد الأهداف السياسية والجماعات المستهدفة و الآثار المرغوبة ، ففي الوقت الذي تسعى من خلاله الحكومة إلى تشجيع الأهداف ولو كانت متناقضة ارضاء لجماعات متباينة ، فإن نتائج التقييم على مستوى القرار ستسفر عن عكس ذلك - بمعنى تعرية التناقض وهو ما من شأنه أن يفجر الصراع السياسي فالأجهزة الحكومية تفضل تجنب الصراع و بالتالي لا ترحب بمثل هذه الدراسات التقيمية
- الكثير من السياسات و البرامج التي لها قيمة رمزية أساسا بمعنى أنها لا تدخل تغييرا فعليا على أوضاع الجماعات المستهدفة، و إنما تشعرها بأن الحكومة مهتمة بأمرها ولا يتصور أن توافق الحكومة على إجراء دراسات تكشف عن غياب الآثار المادية لجهودها.
- ثمة ميل متأصل لدى أجهزة الدولة إلى تأكيد الأثر الإيجابي لما تضعه وتنفذه من برامج عامة، ومن ثم فهي لا ترحب كثيرا بدراسات قد تأتي نتائجها على عكس ما تريده.
- تحتاج دراسات التقييم إلى موارد مالية وبشرية و أطر متفرغة ومتخصصة وهو ما قد يكون سببا في تزايد الأعباء بزيادة المصاريف وهو أمر مرفوض لدى المسؤولين.

خلاصة

- التحليل التسلسلي يتصور السياسات العمومية بطريقة خطية، وأن جميع السياسات تمر بالضرورة من خمس مراحل، غير أن هناك سياسات عمومية لا تمر بالضرورة من هذه المراحل، فقد يتم تبني سياسات عمومية بدون عملية التشخيص فتنتهي فيتم الاستغناء عن عملية التشخيص، وبعض السياسات تصل إلى مرحلة ما قبل اتخاذ القرار وتنضج بدائل واختيارات، ولأسباب مادية أو مالية أو أزمات يتم التوقف عن اتخاذ القرار بخصوص البرنامج، وبعض السياسات يتخذ فيها القرار ولا تجد الموارد المالية الضرورية لتنفيذها فتتوقف في المرحلة الرابعة، وغالبية السياسات العمومية في بلدان العالم الثالث لا تخضع لعملية التقييم.

من القرار السياسي الى القرار العمومي

- التحول من القرار السياسي الى القرار العمومي يقتضي:
  - _ القطع مع وحدة الدولة
  - _ القطع مع تقديس القرار والسيرورة القرارية
  - _ الارادوية السياسية
  - _ العقلانية القرارية

دراسة القرار العام تقتضي ضرورة الاجابة عن عدة أسئلة:

من يقرر؟ من ينتج القرار؟ مامعنى القرار؟ من يتخذه؟ كيف يصنع القرار؟ كيف ينفذ؟ كيف يعدل ويلغى؟ لماذا تتم صياغته بهذا الشكل وهذا الوقت بالذات؟ ماهي آثاره؟

كيف يمكن قراءة الواقع السياسي استنادا الى الظاهرة القرارية؟

القرار

- «اختيار واع اتخذه الفاعل (فرد أو مجموعة) من بين مجموعة من الاختيارات التي تعرض أمامه بشكل علني بهدف حل مشكلة ظهرت أثناء المناقشة»
  BERTRAND.B JACQUES FESTLI
- تحليل السياسات العمومية في زمن دولة الرعاية.
- تحليل السياسات العمومية في زمن أزمة دولة الرعاية وانكماش الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيعية للدولة في سياق العولمة النيوليبرالية.
- ظهور فاعلون جدد تراجع فعل الدولة في معالجة المشاكل الاجتماعية. كما ان القرار لايتخذه فاعل مستقل عن محيطه وانما يشاركه مجموعة من الفاعلين قد يكونوا ظاهرين أو خفيين
- ظهور الاحتجاج الاجتماعي الترابي المجالي، تمايز المشاكل العمومية مجاليا وترابيا
- مشيل كروزي نقد البيروقراطية لماكس فيبر
- مقاييس العقلانية في اتخاذ القرار لا تخضع لمعيار كوني وانما تبقى اختيارات الفاعلين متعلقة بمكتسباتهم الثقافية وطبيعتهم الاجتماعية

خصائص القرار

- عام: موجه للمصلحة العامة
- سياسي: لايتخد من طرف الخواص بل من طرف السلطات العامة
- سلطوي: يفرض سلطة الاكراه الشرعي التي تمتلكه السلطة العام
- توفير شروط اجتماعية ملائمة (المشروعية)

نظريات صناعة القرار

مقاربة جيمس أندرسون(مقاربة انجلوسكسونية) تقوم على:

- ان صاحب القرار حينما يواجه مشكلة يصعب فصلها من بين عدة مشاكل
- لابد من ترتيب الاهداف والقيم التي تقود صاحب القرار حسب أهميتها
- فحص الاختيارات والمقارنة بينها المتعلقة بالمشكلة
- تحديد نتائج كل اختيار من زاوية التكلفة والربح والفائدة
- يختار صاحب القرار من بين الاختيارات ما يمكن ان يحقق لأهدافه الحد الاقصى من القيم والاهداف

مقاربة بيير مولر (مقاربة فرنكوفونية) تقوم على:

المرجعيات المحددة للفعل العمومي:

- تبحث هذه المقاربة في دراسة المرجعيات المؤطرة للفعل العمومي من خلال التأثير المتبادل بين النسق السياسي والمحيط العام
- ينبغي دراسة السياسات العمومية والقرار العام في علاقته بالمرجعية الكلية والقطاعية لاستعاب الوسط القراري
- تبعا لذلك مسلسل بناء المرجعية يمكن تفكيكه الى مجموعة من العمليات:
  - عمليات فرز المعلومات انطلاقا من تصور الواقع
  - عملية بناء حسابات عملية

صياغة المرجعية لا ينبغي النظر اليها أنه مسلسل تقني أو عقلاني، فالامر يتعلق بمسلسل ثقافي. فعندما يطرح نسق جديد من القيم فانه يقتضي تغيير المرجعية الشاملة.

ويبقى السؤال المطروح: هل هناك مرجعية ثابتة بناء عليها يمكن التدخل في كل لحظة؟ أم أن المرجعية تتغير بتغير الفاعلين من جهة وطبيعة حالات التدخل من جهة ثانية؟

المرجعية حسب فيلب برو هي مجموعة من الادراكات والمعايير والقيم التي ستبنى على اساسها القضية والتي تحدد أطر الفعل

المقاربات النظرية المندمجة
Les Approches Théoriques Intégrées

- نظرية الاختيار العقلاني ونظرية الاختيار العمومي :

- « Le choix rationnel », Revue Sociologie et Société, vol. 34, N1, 2002, Numéro spécial. Téléchargeable
- Huber J.D, BROUARD Sylvain et KERROUCHE Eric: « L'analyse du choix rationnel en science politique », Téléchargeable
- LAGRANGE. H, « Théorie politique formelle », in M. GRAWITZ et J. LECA : « Traité de science politique », vol. 1, PUF. 1985, pp : 175-239
- Pierre BIRNBAUM et Jean LECA : « Sur l'individualisme » , Presse de la FNSP, 1986.
- Raymond BOUDON : « La logique du social », Ed. Hachette,1979.
- Raymond BOUDON : « Effets pervers et ordre sociale »,Ed. PUF, 1977.
- Mathias DELORI, Delphine DESCHANY – BEAUME et Sabine SAURUGGER : « Le choix rationnel en science politique. Débats critiques ».Presse universitaires de Renne. 2009
- Dennis MUELLER, François FACCHINI, Martial FOUCCAULT et Autres : « Choix Public. Analyse économique des décisions Publiques », traduction, 3eme édition Américaine, ouvertures-Economiques. 2010. Téléchargeable
- Antony DOWNS : « An economic theory of démocracy », 1957
- Kenneth ARROW : « Social choice and welfare » 1963
- James BUCHANANE et Gordon TULLOCK : « The calculs of consent », 1962.
- Gordon TULLOCK : « Le marché politique. Analyse économique des processus politique », économica 1978.
- Manscur OLSON : « La logique de l'action collective », 1965 Téléchargeable
- Richard BALME , Sylvain BROUARD : « Les conséquences des choix politiques : choix rationnel et action publique . Revue française de science politique. Vol.55 ; N1, Février 2005. Téléchargeable

نظرية العقلانية ج.اندرسون

- تقول بأن القرار يخضع لعقلانية مطلقة وهي نظرية مرتبطة بعلوم الاقتصاد، تعتبر القرار مجموعة عمليات متسلسلة تخضع لحسابات رياضية وتخضع لإرادة الفاعل الذي يقوم على تحديد التكلفة والربح وأن الفاعل مستقل عن أي تأثير خارجي وحر في اختياراته.
- **الانتقادات : (كروزي وفريدباخ):**

= المشاكل التي تواجه صاحب القرار ليست مستقلة وتكون في الغالب متداخلة

= بسبب هذا التداخل فان احتمال اختيار معين بعد الحصول على جميع المعلومات ستكون عملية غير واقعية الا اذا بحثت كل النتائج المحتملة والمتداخلة

= الفعل الحر يقابله صراع القيم والذي ينتج الغموض وهذا الاخير يؤثر على الاختيارات وعليه يقول كروزي وفريدباخ **« اذا كانت عقلانية القرار غير واضحة وغير محافظة على معناها، فإنه من الصعب المحافظة على هذا النموذج العقلاني.»**
هذه الانتقادات دفعت ج.اندرسون الى تبني النظرية الوسائلية التي يغلب عليها طابع الوصف والتدقيق

النظرية الوسائلية: ج.أندرسون

- يجب البحث عن اختيار الاهداف والغايات بشكل متداخل مع التحليل التجريبي للفعل
- تحديد النتائج المتوقعة
- تعامل صاحب القرار مع المشكلة على اساس اختيار واحد فقط ويكون الاختلاف في الوسائل
- المشكلة التي تواجه صاحب القرار والاختيار يكون بين مجموعة مختلفة من الحلول والتي تبين القرار المناسب دون تحديد مسبق، الهدف من ذلك تلائم القرار والحل.
- الهدف من القرار هو علاجي من خلال تحسين الوضع الحاضر .

الانتقادات: يبدو ان الصفة الغالبة على هذه النظرية هي معالجة الحاضر بدون النزوع الى التغيير، حيث صاحب القرار يكون ملزما بمعالجة الحاضر انطلاقا من الحاضر ونزوح روح الابداع.

المقاربة المؤسساتية الجديدة

- المؤسساتية التاريخية الجديدة
- المؤسساتية السوسيولوجية
- المؤسساتية المبنية على الاختيار العقلاني

* Petter. A. HALL, Rosemary C. R. TAYLOR : « la science politique et les trois néo-institutionnalismes » Revue Française de Science Politique. Volume 47. N 3-4, Juin – Aout 1997. Téléchargeable.

*Alec STONE : « Le néo-institutionnalisme. Défis conceptuels et méthodologiques », Revue Politix,Vol.5, N 20, 1992. Téléchargeable

* Paul DIMAGGIO et Walter. W. POWEL : « Le néo-institutionnalisme dans l'analyse des organisations », Revue Politix, N40, 1977.

* Manscur OLSON : « La logique de l'action collective », 1965 Téléchargeable

*Stephan BELL: « Institutionalism: Old and New ».Téléchargeable

* Ulrike LEPONT : « Bringing the interest groups back in » Le néo-institutionnalisme américain à la croisée des chemins? Revue Gouvernement et action publique ? N4 2012 /4, pp : 151-159 Téléchargeable

* Pilippe BEZES et Fréderic PIERRU : « Etat, Administration et Politiques Publiques : les déliaisons dangereuses » in Revue Gouvernement et action publique ? N2 2012 /2, pp : 41-87. Téléchargeable

* Nicolas FREYMOND : « La question des institutions dans la science politique contemporaine : l'exemple du néo-institutionnalisme ». Travaux de science politique. Nouvelle série. N 15. Université de Lausanne. Département de science politique. 2015 Téléchargeable

الاطار المرجعي للسياسات العمومية

- الاطار المرجعي العام
- الاطار المرجعي القطاعي
- أزمة الاطارات المرجعية
- الاطارات المرجعية الجديدة

- Stéphane NAHRATH : « le référentiel de politique publique », Intervention au congrès annuel de l'association Suisse de Science Politique, 7 et 8 janvier 2010, Université de Genève. Téléchargeable.
- JOBERT (bruno) et MULLER (Pierre) : « L'Etat en Action: Politiques publiques et Corporatismes». PUF. 1987. Téléchargeable

مفهوم الفاعل في السياسات العمومية

- الفاعل والنسق
- الفاعل والفاعلين والتفاعلات ومسألة بناء التوفقات

- M. CROZIER et E. FRIEDBERG : « L'Acteur et le système. Les contraintes de l'action collective ». Ed. du Seuil. Paris, 1977.
- Erhard FRIEDBERG : « Le pouvoir et la règle. La dynamique de l'action organisée ». Paris, Ed. du Seuil. 1993.
- KINGDON John. w : "Agendas, Alternatives and public policies". Longman. Second Edition
- Vincent LEMIEUX : «L'Etude des politiques publiques : les acteurs et leur pouvoir ». 2eme Edit. Québec, Canada. Les Presses de l'Université de Laval. 2002.
- Peter KNOEPFEL, Corinne LARRUE : « Analyse et pilotage des Politiques Publiques », surtout chapitre « les acteurs des politiques publiques ». Téléchargeable.

شبكات السياسات العمومية

- تعدد الفاعلين
- البيئة الدولية كمصدر أساسي يحدد أولويات السياسات العمومية

- Patrick LE GALES et Mark TATCHER : « Les réseaux de politique publique. Débats autour des Policy Networks », l'HARMATTAN, 1995 Téléchargeable
- Naglaa FATHY EL DESSOUKY : « les réseaux de politique publique comme facteur d'influence du choix des instruments de politique énergétique canadienne à des fin environnementale de 1993 à nos jours », thèse de doctorat. Téléchargeable
- Naglaa FATHY EL DESSOUKY : « L'approche des réseaux de politique publique », cahiers de recherche du CERGO. 2008 – 01, (Enap et Téluq). Téléchargeable
- Gwenola LE NAOUR : « Réseaux et politiques publiques », Administration et Education, Revue de l'association française des acteurs de l'éducation. Décembre 2012, N136 : L'école et ses Réseaux. P : 9-13 Téléchargeable
- Vincent LEMIEUX : « Réseaux et science politique », in Revue internationale d'études québécoise. Volume 7,N1, 2004. Téléchargeable
- Vincent LEMIEUX: «Les coalitions : liens, transactions et contrôle. »Paris, PUF, 1998.
- Vincent LEMIEUX : «les réseaux d'acteurs sociaux », Paris, PUF,1999.
- Vincent LEMIEUX : «A quoi servent les réseaux sociaux ? » Saint- foy, Québec : Edit. de l'IQRC. 2000. Téléchargeable
- Vincent LEMIEUX : «L'Etude des politiques publiques : les acteurs et leur pouvoir ». 2eme Edit. Québec, Canada. Les Presses de l'Université de Laval. 2002.
- Vincent LEMIEUX et Mathieu OUIMET : «L'analyse structurale des réseaux sociaux ». Québec, Canada, Les Presses de l'Université de Laval. 2004. Téléchargeable

المقترب النسقي

- اذا كان المنهج الوظيفي في الظاهرة القرارية يبحث عن المؤسسات الرسمية التي تتخذ القرار والمجموعات الغير الرسمية التي تقوم بوظيفة التأثير، فإن التحليل النسقي يعتمد دراسة نقدية للدولة ولطبيعة النظام السياسي والكشف عن ظاهرة القرار وأزماته من خلال أزمة دولة الرعاية LA CRISE DE L'ETAT PROVIDENCE

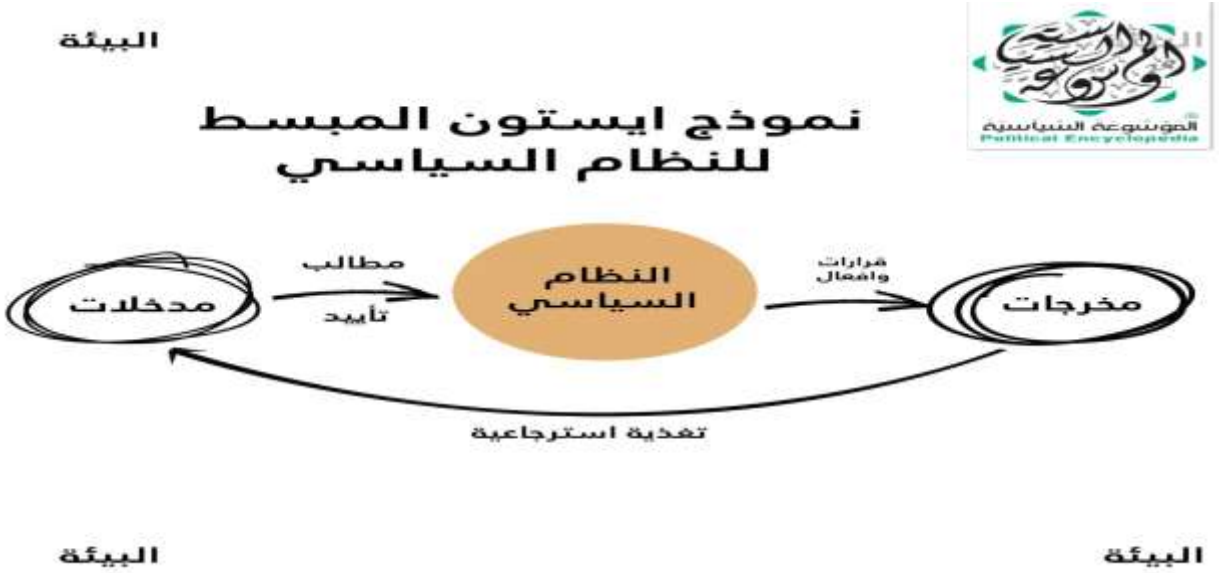

- هذه المقاربة النسقية (D.Easton_ j,w,lapierre) حيث انطلق لبيير من التمييز بين المجتمع الكلي الذي هو جملة من الانساق الاجتماعية المجردة والتي يتم تجزيئها، وهذه الاجزاء بدورها مكونة من أنساق فرعيه مختلفة.
- اهتم استون بدراسة النسق السياسي بمعزل عن الانساق الاخرى لنفس المجتمع، بالمقابل دافع لبيير عن فكرة مفادها عدم دوانية تحليل النسق السياسي في معزل عن محيطه والذي يتكون باقي الانساق الاخرى لنفس المجتمع.
- كما أن كل التغيرات التي تمس المحيط والتي تكون وراء استجابات النسق السياسي تحدث بدورها تغيرات على مستوى المطالب عن طريق دوائر ترددية.
- صراع الطبقات في التنافس حول ايصال المطالب (النفوذ الاقتصادية_ النفوذ الاجتماعية عن طريق الاحتجاج، الموقع الجغرافي، الجنس، الدين... لبيير)

- وتجدر الاشارة الى أهمية أعمال M.GROZIER في مجال تأسيس وتطوير المقاربة النسقية خاصة في كتابه la société bloquée » والذي حاول فهم بعض أسباب تصلب النسق القراري الفرنسي خاصة على مستوى الادارات العمومية والتي تطبعها تراتبية صارمة. وهكذا ميز كروزي بين انساق فرعية للقرار: النسق الاداري والنسق السياسي.
- تقابلها ثلاث عوائق في مجال اشتغال النسق العام وهي عزلة المقررين تم صعوبات العلاقات ادارية واخيرا عدم تأقلم مع التحولات.

- الملاحظ أن الاحترافية المزايدة لدى صناع القرار سواء المنتخبين والاداريين والذين أصبحوا يمتلكون تقريبا نفس الخطابات ويتمثلون الواقع بنفس الكيفية.
- بالاضافة الى التراجع الملحوظ لمسألة التناوب السياسي مما جعل السياسات العمومية المتبعة والقرارات المتخذة تبقى متشابهة الى حد ما.
- الفاعلون الذين يشتغلون في الخفاء لهم دور كبير في الفعل العمومي
- يبقى السؤال المطروح: الى أي حد يمكن التسليم بكون الأنشطة العمومية هي انعكاس لاختيارات الفاعلين.

الظاهرة القرارية موضوع الفعل العمومي

- الدراسة العلمية للسياسات العمومية لايمكن ان تقتصر فقط على الصورة المباشرة للقرارات العمومية بل تستدعي تفكيك الصيرورة الدينامكية لهذه القرارات بدءا من المشاكل المطروحة وطبيعة الفاعلين المتدخلين تم الاجندة وتنفيذ القرار ومسألة التقييم(الاثار الانية المتوقعة ووفقنظرة استرايجية بعيدة المدى وقابلة الى حد ما للضبط والحساب العقلاني)
- القرار واللاقرار: تأتي اهمية نظرية القرار عن طريق اللاقرار اساسا من طبيعة الاكراهات المالية والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدولة الحديثة، وهو ما أصبح يستدعي من الفاعلين خاصة الفاعل السياسي الاعتماد على حجج جديدة على مستوى التواصل السياسي ومناهج خاصة على مستوى الفعل السياسي.

مساهمة نظرية المنظمات في تحليل السياسات العمومية

- نشأت نظرية المنظمات منذ نهاية العقد الثاني من القرن 20 كاستجابة لضرورة مواجهة الاثار الاجتماعية والاقتصادية للتنظيم العلمي للعمل التي تأسست عليه التايلورية في هذا المجال، حيث ستتحول جل العلوم الانسانية الى الاهتمام بدراسة المجموعات الاجتماعية الصغيرة بغية تعميم نتائج هذه البحوث والدراسات الغزيرة على تنظيمات اكثر اتساعا تعقيدا، ومن ضمنها المنظمات السياسية والادارية.
- ركزت هذه الانتاجات العلمية في مجملها على نحت واستخلاص وتدقيق العديد من المفاهيم اهمها:

مفهوم النسق المنظم والسلطة

- **النسق المنظم:** يحيل التنظيم باعتباره حصيلة انشطة وأفعال وسلوكيات الاشخاص المنتمين اليه، بل أصبح التنظيم نفسه فاعلا، وينبغي تحليل فعله في علاقته بمحيطه، وبالتالي أصبح بالامكان الحديث عن قواعد خاصة بالتنظيم وعن مرجعية تتحكم وتوجه نشاطه.
- السلطة: باعتبارها قدرة الفاعلين داخل التنظيم على توظيف واستعمال مؤهلاتهم وامكانياتهم المادية والرمزية بهدف دعم وتقوية مكانتهم وبالتالي التأثير بدرجة أو بآخرى على القرارات التي يتم اتخاذها.

مفهوم الاستراتيجية

- كتاب ل simon, march « administrative behaviam تأتي أهمية هذا الكتاب من كونه يعرب عن الرغبة في تأسيس «علم جديد للقرار» وينطلق من فرضية اساسية مفاذها ان كل الفاعلين لديهم قرارات ينبغي اتخاذها عبر مستويات متباينة لكنها مرتبطة اساسا بأنساق للنفوذ أو التأثير. وعليه يمكن تقسيم القرار الى ثلاثة مراحل اساسية:
  - مرحلة المفاوضات والمداولات
  - مرحلة التوافقات والتنازلات
  - مرحلة التنفيذ والمرجعات

المفهوم الاجرائي للسياسات العمومية

- « السياسات العمومية هي ثمرة أنشطة عقلانية موجهة لإيجاد حل لمشاكل عمومية ضمن محيط معين، من ظرف فاعلين سياسيين وإداريين أو هما معا، تربطهم علاقات بنيوية وذلك وفق مسار ديناميكي متغير»

التمييز بين ثلاث موضوعات رئيسية لدراسة السياسات العمومية تتوافق نظريا مع ثلاث مقاربات منهجية

- على مستوى التراكم المنهجي

المقترب الاول: الاهتمام بظهور او تبلور السياسات العمومية حيث ينصب جهد الباحثين على محاولة الاجابة على السؤال التالي: كيف تنشأ وتتطور سياسة عامة معينة؟ أي البحث عن المسارات الاجتماعية والسياسية والادارية التي يتم عبرها اتخاذ القرارات التي تتشكل منها السياسات العامة.

المقترب الثاني: دراسة مايسمى الوسط القرار للدولة وذلك محاولة الاجابة عن الاشكالية: كيف تشتغل الادارة والتنظيمات العامة والتي يتم عبرها وتهييء وتطبيق سياسة معينة؟ وتهدف اساسا الى معرفة استراتيجيات الفاعلين الاداريين المعنين بإعداد وتطبيق السياسات العمومية.

- حين يهتم **المقترب الثالث** بدراسة تأثير السياسات العمومية على المجتمع وذلك من خلال محاولة الاجابة عن السؤال التالي: كيف يمكن قياس اثر سياسة معينة على الحقل الاجتماعي والاقتصادي التي تتم داخله؟

ان المفارقة الاساسية في دراسة السياسات العمومية من الزاوية النسقية تكمن في كيف يمكن تطبيق سياسة جيدة وفعالة تستجيب لأهداف محددة سلفا وتقتصد في انفاق المال العام في نفس الوقت؟

تأثير البعد الدولي في السياسات العمومية

- ويمكن رصد العديد من الأمثلة من التجربة السياسية المغربية في جانب السياسة المالية والاقتصادية، حيث تبقى كل القرارات الصادرة في هذا الإطار مرتبطة بالتوجهات الخارجية منذ اختيار المغرب للتوجه الليبرالي وانخراطه في مسلسل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و القبول باتفاقيات GAATالشيء الذي يجعل خيارات الدولة في الاقتصاد الوطني محكومة بنظام المقاولات المعولمة ذات البعد الدولي Agenda des .corporatistes